هذه خلفيات اختيار إسبانيا ضيف الشرف، بالملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب 2024

مغرب 28
www.maroc28.ma

عدد خاص بمناسبة الدورة 16 للمعرض الدولي للفلاحة بمكناس

■ مدير النشر ورئيس التحرير: محفوظ آيت بنصالح ■ العدد: 01 ■ من 19 أبريل 2024 إلى 26 أبريل 2024 ■ ملف الصحافة 01/2019 ■ يوزع بالمجان

في مواجهة الإجهاد المائي والتغيرات المناخية التحول الرقمي للفلاحة المغربية.. المخاطر والفرص

أفريقيا في حاجة إلى نظام بيئي للابتكار الفلاحي الشامل

أكد الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) هانس هوغيفين، على ضرورة خلق نظام بيئي للابتكار الفلاحي الشامل في إفريقيا، حيث سيكون استخدام الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا من أجل تعزيز التنافسية الفلاحية وضمان الأمن الغذائي.

وكان السيد هوغيفين يتحدث خلال الدورة ال33 لمؤتمر الفاو الإقليمي لإفريقيا، حيث أبرز أهمية ضمان إمكانية الولوج إلى التكنولوجيا والعلوم وسهولة استخدامها من قبل الفلاحين.

ودعا، من جهة أخرى، إلى مضاعفة الجهود لتحويل وبناء نظم فلاحية إفريقية قادرة على الصمود بهدف بلوغ أهداف التنمية المستدامة، معتبرا أن الفلاحة المستدامة رافعة للتصدي للأمن الغذائي.

من جهتها، تطرقت رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي نوسيفو ناسكا-جان جيزيل لتحديات تغير المناخ وندرة الموارد في عالم يتسم بزيادة الطلب على المنتجات الغذائية وبطء الولوج إلى المدخلات الزراعية.

ولمواجهة هذه الإشكاليات، شدت السيدة جيزيل على ضرورة توحيد السياسات وضمان تنسيق أفضل في مجال المبادرات المتخذة على المستويين الإقليمي والدولي.

وتناولت مفوضة الاقتصاد القروي والفلاحة للجنة الاتحاد الإفريقي جوزيفا ليونيل كوريا ساكو، من جانبها، دور الرفع من قيمة مساهمة الفلاحين من أجل تحقيق الطموحات الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للأفارقة.

وسجلت السيدة ساكو أنه على الرغم من التحديات المطروحة، شهدت القارة السمراء تقدما كبيرا خلال العقدين الماضيين على مستوى التنمية الاقتصادية والفلاحية، فضلا عن توسيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي.

أما ممثلة المجتمع المدني إليزابيث مبوفو فاعتبرت أنه من الضروري التزام الفاعلين في النظام الغذائي بتقليص الهدر الغذائي، وتحسين الأنظمة والبنيات التحتية من أجل التصدي للصيد غير المشروع، وإنشاء آليات تأمين للمزارعين ضد المخاطر المناخية، وتطوير آلية لقياس مدى تنفيذ السياسات.

كما أبرزت دور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني من خلال دعم المبادرات المحلية والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز إنتاج واستهلاك الأغذية المحلية.

بينما ركزت ممثلة القطاع الخاص تينمبا آنا ساماكي على التزام القطاع الخاص بإنشاء إطار تعاوني يعزز الابتكار والاستثمارات المسؤولة، بهدف تقليل الحواجز التجارية وتوسيع الأسواق.

ترقيم حوالي مليوني رأس من الأغنام استعدادا لعيد الأضحى

أفاد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد صديقي، اليوم الثلاثاء بمجلس المستشارين، بأنه تم إلى حدود اليوم ترقيم حوالي مليوني رأس غنم، في إطار الاستعدادات لعيد الأضحى.

وأضاف السيد صديقي، في معرض جوابه على سؤال شفوي حول "التدابير المتخذة لاستقبال عيد الأضحى"، تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية، أنه تم تجهيز 34 سوقا مؤقتا لتعزيز الأسواق الموجودة، وتسجيل 210 آلاف وحدة تسمين، مشيرا إلى فتح استيراد المواشي مؤقتا للسنة الثانية على التوالي، وإطلاق طلب عروض خاص بالأغنام الموجهة لعيد الأضحى بحجم 600 ألف رأس، قابلة للزيادة.

على الصعيد الميداني، أشار الوزير إلى إجراء تقييم دقيق لتوقعات العرض والطلب على أضاحي العيد بتنسيق مع مهنيي سلسلة الأغنام والماعز والإبل، على صعيد جميع جهات المملكة، ومواصلة إجراءات التتبع والمراقبة الصحية وحماية القطيع من الأمراض المعدية، ومراقبة الأعلاف والأدوية البيطرية المستعملة، ومراقبة مياه توريد الماشية، مع مواصلة الحملات التحسيسية والتواصلية لفائدة مربيي الماشية.

هكذا سيكون تأثير التساقطات المطرية الأخيرة على القطاع الفلاحي وحقينة السدود

أفاد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد صديقي، بأن معدل التساقطات بلغ إلى حدود أبريل الجاري 224 ملم، أي بارتفاع بنسبة 9 في المائة مقارنة مع السنة الماضية.

وأشار السيد صديقي، في معرض جوابه على سؤال محوري خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين، إلى أن هذا المعدل يظل أقل بـ 27 في المائة مقارنة مع سنة فلاحية عادية، أي بمعدل السنوات الـ 30 الأخيرة، مضيفا أن إجمالي مخزون السدود التي تستعمل في المجال الفلاحي وصل إلى 31 في المائة، مقارنة بـ 32 في المائة خلال السنة الماضية، أي حوالي 4.3 مليار متر مكعب.

وأبرز أن هذا الوضع انعكس على الحصة المائة للسقي بدوائر السقي الكبير، التي أصبحت لا تتجاوز 680 مليون متر مكعب خلال الموسم الفلاحي الجاري، تم استعمال 300 مليون متر مكعب منها منذ بداية السنة، مشيرا إلى أن المساحة القابلة للسقي في دوائر السقي الكبير لاتتعدى 400 ألف هكتار من أصل 800 ألف هكتار، أي بتراجع نسبته 44 في المائة.

وبخصوص وضعية الزراعات إلى حدود اليوم، أفاد السيد صديقي بأن المساحة المزروعة من الزراعات الخريفية والشتوية، خاصة الحبوب الخريفية، بلغت حوالي 2.5 مليون هكتار، مقارنة مع 4 ملايين هكتار في السنوات العادية، أي بانخفاض مهم بلغ 31 في المائة، لافتا إلى أن من شأن التساقطات المطرية التي شهدتها بعض مناطق المملكة مؤخرا تحسين وضعية الحبوب، خاصة في مناطق فاس سايس والغرب واللوكوس.

وأشار إلى أن مساحات الزراعات العلفية بلغت 470 ألف هكتار ، والقطاني الغذائية 109 آلاف هكتار، والزراعات السكرية 22 ألف هكتار، أي أقل بـ 42 في المائة من المتوقع، وذلك راجع لعدم توفر إمكانية السقي في مناطق دكالة وتادلة.

وبالنسبة للخضروات الخريفية والشتوية، أفاد الوزير بأن المساحات المزروعة والمسقية بلغت 90 ألف هكتار، أي نسبة 90 في المائة من البرنامج المسطر، منها 57 ألف هكتار للخضروات الشتوية، مبرزا أن الإنتاج من الخضروات الشتوية والخريفية سيمكن من تلبية حاجيات السوق الوطنية إلى غاية شهر يونيو المقبل.

وبخصوص الزراعات الربيعية التي انتعشت بفضل التساقطات الأخيرة، بلغت المساحة الإجمالية منها 112 ألف هكتار ، أي أزيد من 70 في المائة من البرنامج المسطر قبل ثلاثة أسابيع من إنهاء البرنامج، حيث سيمكن الإنتاج المتوقع من تلبية حاجيات السوق الوطنية خلال موسم الصيف.

من جهة أخرى، أكد السيد صديقي أن دعم الأسعار بلغ مستوى غير مسبوق، خاصة في ما يتعلق بعوامل إنتاج البذور والأسمدة والأعلاف، وذلك من أجل خفض كلفة الإنتاج تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس للتخفيف من آثار العجز المائي على النشاط الفلاحي، مشددا على أن هذا الدعم سيتواصل في الشهور القادمة.

وأبرز في هذا السياق أنه تم لأول مرة بالمملكة دعم الأسمدة الآزوتية، التي يتم استيراد مجملها، بغلاف مالي بلغ 2.2 مليار درهم، وتوزيع 1.3 مليون قنطار من هذه الأسمدة، خاصة في المناطق السقوية أو المناطق التي شهدت التساقطات المطرية الأخيرة، وتوزيع 672 ألف قنطار من البذور المدعمة بنسبة تتراوح ما بين 50 و70 في المائة من سعر الاقتناء، وذلك من أجل خفض تكلفة الإنتاج والأثمنة للمستهلكين، مشيرا إلى أن حوالي 18 ألف منتج استفادوا من هذه الإعانات التي بلغت لحد الآن 140 مليون درهم.

التجربة المغربية في القطاع الفلاحي تستأثر باهتمام عدد من الوزراء الأفارقة

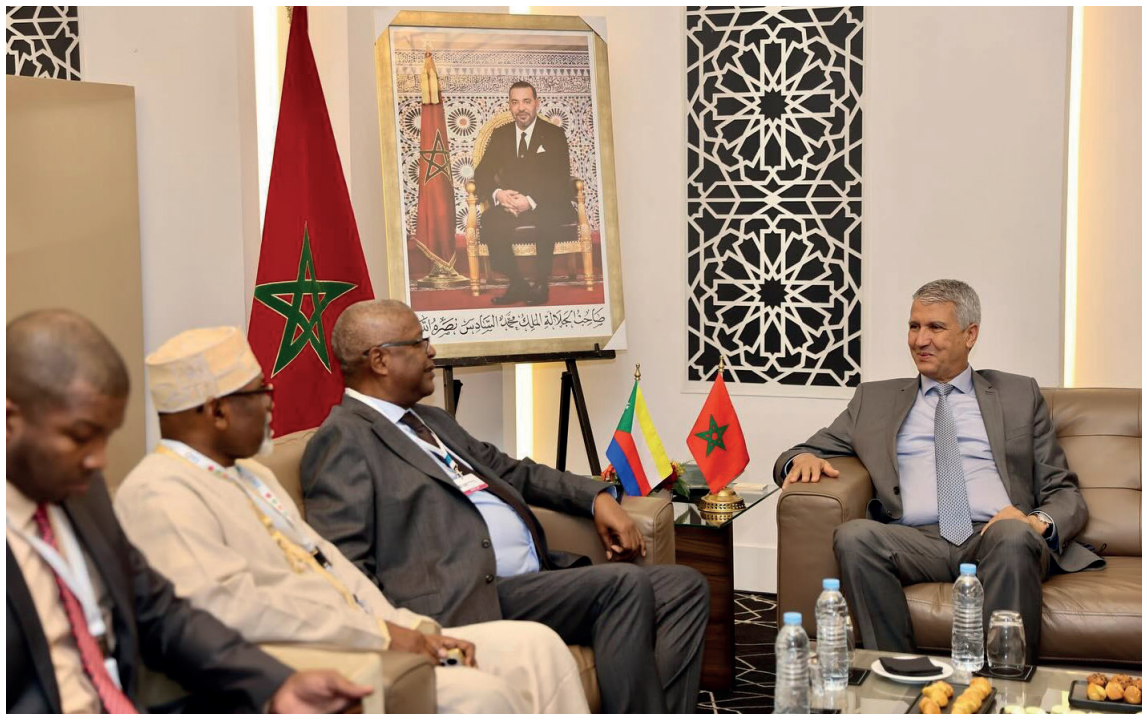

شكل التعاون في مجال التنمية الفلاحية محور مباحثات ثنائية أجراها بالرباط، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد صديقي، مع عدد من نظرائه الأفارقة، المشاركين في الدورة الـ33 للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لإفريقيا.

وأوضح السيد صديقي، أن هذه المحادثات والتي شملت وزراء الفلاحة بكل من جنوب السودان وبوركينافاسو، وإفريقيا الوسطى، وساوتومي وزامبيا والصومال، تركزت حول التعاون في المجال الفلاحي وسبل الاستفادة من التجربة التي راكمها المغرب في إطار استراتيجية الجيل الأخضر بالخصوص.

كما تطرقت المباحثات، يضيف الوزير، إلى مواضيع التأقلم مع التغيرات المناخية، وتدبير ندرة المياه عبر تقنيات الاقتصاد في الماء، وتحديث القنوات وأنظمة السقي، واختيار الأنظمة الزراعية الملائمة، وتنمية سلاسل الإنتاج، وتصنيع الانتاج الفلاحي وتثمينه.

وأضاف أن هذه المباحثات شكلت أيضا مناسبة لتقديم التجربة المغربية في مجال تنظيم المهنيين، وخصوصا صغار المنتجين والفلاحين في إطار التعاونيات، مبرزا أن الوزراء الأفارقة عبروا عن رغبة بلدانهم في المواكبة المغربية في هذا المجال وخصوصا الاستفادة من الخبرة الوطنية في مجال اللوجيستيك وتسويق المنتوجات الفلاحية والصناعات الغذائية، وجلب المستثمرين لقطاع الفلاحة، ودعم الشباب في العالم القروي لتعزيز اهتمامهم بالقطاع الفلاحي.

من جانبهم، عبر وزراء الفلاحة الأفارقة في تصريحات مماثلة، عن رغبتهم في الاستفادة من التجربة المغربية في مجالات تدبير المياه، والأسمدة والتكنولوجيات الحديثة، والتكوين المهني، قصد تعزيز استدامة النظام الزراعي في بلدانهم، معبرين عن إعجابهم بالتقدم الكبير الذي أحرزه المغرب في القطاع الفلاحي واستثماراته الكبرى في مجالي الري وتدبير المياه، مما مكن المملكة من تعزيز الإنتاج الزراعي وإحراز تقدم في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك تصدير منتجات فلاحية عبر العالم.

ورشة عمل لدراسة المقاربات والحلول الذكية والمبتكرة في قطاع الحوامض

احتضن المركز الجهوي للبحث الزراعي بالقنيطرة، اليوم الخميس، ورشة عمل لدراسة المقاربات والحلول الذكية والمبتكرة في قطاع الحوامض، في سياق الترابط القائم بين الماء والطاقة والأغذية والنظام الإيكولوجي.

وتهدف هذه الورشة، المنظمة من قبل المعهد الوطني للبحث الزراعي والمركز التقني للبلاستيك والمطاط، إلى تبادل وتقاسم الخبرات والمعارف المعينة على تنفيذ المشاريع التي تخدم قطاع الحوامض، فضلا عن اقتراح حلول تدمج منظورات النوع الاجتماعي والحكامة الشاملة والبيئة والإنصاف الاجتماعي.

كما تأتي هذه الورشة في إطار الشراكة القائمة بين المعهد الوطني للبحث الزراعي ومشروع "PRIMA" (الشراكة من أجل البحث والابتكار في البحر الأبيض المتوسط)، وهو برنامج مشترك لدعم النظم الغذائية والموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، والبلدان الشريكة، عبر تحفيز تنزيل نظام للترابط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية، وذلك في أربعة مواقع تجريبية بالمنطقة المتوسطية، بما فيها المغرب.

ويروم هذا المشروع المبتكر إثبات وقياس فعالية الممارسات البديلة للاقتصاد الدائري والحلول المرتكزة على الطبيعة لتنفيذ هذا المشروع، ودراسة عوامل نجاحه، وتطوير إطار لتطبيق مفاهيم "الترابط" (Nexus) في المجالات العملية والسياقات المتعلقة بالسياسات.

ومن بين أهداف المشروع كذلك العمل على تحسين التعاون وتبادل المعارف في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لاسيما فيما يتعلق بقضايا المناخ والمياه والطاقة والغذاء، فضلا عن تحقيق وقع أكبر للمشروع عبر إشراك الأطراف المعنية وتشجيع وتعميم التجارب الناجحة، ورفع التحديات المرتبطة بتطبيق الترابط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية، واستكشاف الحلول المبتكرة والكفيلة بتنزيل هذه الحلول.

ودعا المشاركون، خلال هذه الورشة، إلى إعادة النظر في المقاربات المنعزلة، وتبني مفاهيم جديدة ومترابطة تقوم على تكامل القطاعات والأنظمة، بالنظر إلى أن توافر المياه بكمية ونوعية كافيتين، وخدمات الطاقة الموثوقة وذات التكلفة المعقولة، إضافة إلى الأمن الغذائي، تشكل ركائز أساسية للتنمية المستدامة في أي بلد.

تحديث 310 كيلومترات من قنوات الري بجهة بني ملال-خنيفرة

قام المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة بتحديث شبكة لقنوات الري ذات القطر الكبير بطول 310 كيلومترات، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى حماية مياه الري من الضياع.

وأفادت معطيات المكتب بأنه من أصل مجموع هذه الكيلومترات، تم تحديث 194,5 كلم خلال الفترة 2015-2019، و115,5 كلم ما بين 2020 و2023، لافتة إلى أن هدف استراتيجية قنوات الري ذات القطر الكبير يتمثل في تحديث 400 كلم في الفترة 2020-2030.

وفي إطار هذا البرنامج، تم تحديث القناة الرئيسية (الزيدانية)، وهي المنشأة التي تزود محيط بني عامر على مساحة تقارب 30 ألف هكتار منذ سنة 1931. وتندرج أشغال التحديث هاته ضمن اتفاقية شراكة بين المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة ووكالة الحوض المائي لأم الربيع.

وأشار المصدر ذاته إلى إنجاز خزانين بسعة 200 ألف متر مكعب (100 ألف متر مكعب قيد الإنجاز) بهدف الحفاظ على التوازن المائي على مستوى "القناة الرئيسية G".، ويساهم تحديث قنوات الري ذات القطر الكبير في وقف هدر المياه في شبكة توزيع هذه المادة الحيوية على كامل محيط هذه الشبكة.

ويعد توفير مياه الري وتثمينها هدفين مهمين للسياسة المائية بجهة بني ملال-خنيفرة، ومن هذا المنطلق، يجري تنفيذ استراتيجية لتوفير المياه وتثمينها في المجال الفلاحي قصد الانتقال إلى زراعة مرنة وناجعة، وذلك مع الحفاظ على الموارد المائية.

في مواجهة الإجهاد المائي والتغيرات المناخية

التحول الرقمي للفلاحة المغربية.. المخاطر والفرص

نصت استراتيجية الجيل الأخضر التي تبنتها وزارة الفلاحة على ركيزة الاهتمام بالعنصر البشري من خلال العمل على انبثاق طبقة متوسطة فلاحية.

وبالأرقام فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تمكين 400 ألف أسرة من الولوج للطبقة المتوسطة الفلاحية وتمكين 690 ألف أسرة أخرى من البقاء والاستقرار في نطاق هذه الطبقة، وخلق جيل جديد من الشباب المقاول، خاصة من خلال تعبئة 1 مليون هكتار، وتوفير التغطية الصحية لحوالي 3 مليون فلاح.

ويهم هذا الشق أيضا تشغيل 350 ألف شاب وتكوين 150 ألف آخرين في مجال الخدمات الفلاحية والشبه-فلاحية، وتتوخى هذه الركيزة إحداث جيل جديد من التنظيمات الفلاحية المبتكرة، رفع مستوى تنظيم الفلاحين 5 مرات وتعزيز دور الهيئات البيمهنية الفلاحية.

كما يتعلق هذا الشق الأساسي بمتابعة تأهيل الفلاحين وتطوير قدراتهم من خلال جيل جديد لآليات المواكبة، وذلك عبر ربط 2 مليون فلاح بمنصات الخدمات الرقمية وانبثاق 5000 مستشار فلاحي خاص بغرض تأطير الفلاحين.

وفي هذا الملف الخاص بمناسبة الدورة 16 للمعرض الدولي للفلاحة بمكناس فإننا سنعرض لأهم التحولات التي عرفتها الفلاحية المغربية نحو الرقمنة.

التحول الرقمي

التحول الرقمي في الفلاحة المغربية لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة وذلك بحكم التحديات التي أصبح يفرضها الإجهاد المائي وتوالي سنوات الجفاف مما يتطلب تدبيرا جديدا ومبتكرا للموارد المائية الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة

حاضنات الأعمال مهمة جدا في تعزيز إنشاء شركات ناشئة فلاحية رقمية في المغرب

في تدبير.

ففي شتنبر من سنة 2022 أعلنت وزارة الفلاحية أنها أطلقت دراسة ستكون أساسا للتفكير الاستراتيجي، من أجل تزويد الصناعة برؤية موحدة لتفعيل التحول الرقمي.

وقد خصصت لهذه الدراسة ميزانية قدرت ب4,5 مليون درهم والتي ستحدد توجهات استراتيجية الرقمنة للقطاع من حيث الإطار الاستراتيجي و الرؤية و الطموحات على المدى المتوسط و البعيد.

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع خطة عمل مفصلة، بما في ذلك وصف البرامج ذات الأولوية والبرامج الفرعية والمشاريع والتدابير والخيارات، وأنماط الاستخدام ذات الأولوية والبنية التحتية التكنولوجية وأصحاب المصلحة وأنواع المنظمات، والقيادة، والإدارة، والجداول الزمنية للتنفيذ، وتقديرات الأسعار من أجل تحقيق الأهداف.

الرقمنة والمناخ

الرقمنة في القطاع الفلاحي بشكل عام، أصبحت ضرورية لمواجهة التغييرات المناخية، وسنوات الجفاف المتتالية التي يعرفها المغرب. والرقمنة تعني استعمال التكنولوجيات الحديثة لتحديد أوقات السقي والكميات المطلوبة، إضافة إلى أوقات الجني والكمية المتوقعة من المحصول، وذلك عن طريق التطبيقات الرقمية المعتمدة في هذا المجال.

فقد كشف عدد من الخبراء وجود حلول مبتكرة تقترحها التكنولوجيا، ومنها التطبيقات الخاصة ببرامج السقي اليومية، والتي تساعد المزارع على تحديد احتياجات مساحته الفلاحية بشكل دقيق، بعد تحديد نوع الزراعة وتاريخ البذر ونوع التربة.

قطب الرقمنة

تم إحداث "قطب الرقمنة" بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، وذلك لمواكبة هذا التحول الرقمي للفلاحة المغربية من خلال تنزيل عدة مشاريع، منها تلك التي تتعلق بتقنيات تدبير السقي، وأيضا تقنيات سلاسل الإنتاج.

وفي هذا السياق تم إنشاء "مزرعة رقمية" "فيرماتيك"، هي الأولى من نوعها في المغرب، وهي عبارة عن فضاء مفتوح يستقطب الفلاحين الراغبين في الاعتماد

الحوافز المالية العمومية مهمة جدا لتطوير الخدمات الفلاحية الإلكترونية

على التكنولوجيا في فلاحتهم من أجل صعوبات التغييرات المناخية، ويرفع المردودية.

كما تهدف هذه المزرعة إلى المساعدة في ملائمة الأنماط الزراعية الجديدة مع التكنولوجيات الحديثة، عبر عدة خدمات، منها المزرعة النموذجية وحاضنة

مبتكرة لتسريع ومواكبة الشركات الناشئة.

وتقدم هذه المزرعة الرقمية خدمات تساعد على رفع مردودية الإنتاج، وتحقيق ربح أكبر، وتفتح فضاءات جديدة لتسويق منتوجات الفلاحين، كما تضم المزرعة شباك خدمات

فرص واعدة لتطوير ريادة الأعمال الرقمية بين الشباب في المغرب

للفلاحين، يشمل تقديم المساعدة في استخدام منصات الخدمات الزراعية الرقمية، والإيداع الإلكتروني لملفات الدعم الحكومي، والاطلاع على خارطة خصوبة التربة، والتوصل بأسعار سوق الجملة، والتعرف على أحوال الطقس.

المغرب الرقمي

في الرابع عشر من فبراير من سنة 2024 نظم القطب الرقمي للفلاحة والغابات ومرصد الجفاف التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بشراكة مع تكنو بارك المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، لقاءا وطنيا حول " الأسس التوجيهية لتطوير رقمنة الفلاحة بالمغرب في أفق الاستجابة لفرص وأولويات استراتيجية الجيل الأخضر ".

شهد هذا اللقاء تنظيم ورشات، تهدف الى توجيه تطوير الحلول الرقمية نحو الاحتياجات وإعطاء الرؤية للفاعلين (الشركات الناشئة، الحاضنات والمسرعات، مقدمي الحلول الرقمية ومؤسسات البحث في مجال المواكبة والاستثمار في رقمنة السلاسل الفلاحية.

كما تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق داخل النظم الرقمية الفلاحية حول سلاسل الانتاج الفلاحي، بما في ذلك تحديد أوجه التكامل بين مختلف الفاعلين، فضلا عن تعزيز التعاون وفرص الأعمال.

وأوصى المشاركون في هذا اللقاء بإعطاء الأولوية لتعزيز الخدمات الإلكترونية الفلاحية التماثلية لصالح الضيعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرات والمعارف الرقمية على طول سلسلة قيمة التحول الرقمي.

أما على المستوى العملي، فقد خلص اللقاء إلى أهمية اعتماد إجراءات مشتركة بين الشركاء من القطاعين العام والخاص تغطي جميع مكونات النظم الرقمية الفلاحية: البحث والصناعة والمهن والتمويل والتكنولوجيا بخصوص المواضيع ذات الأولوية بهدف تنزيل

المغرب منفتح على التجارب الدولية في مجال التكنولوجيا الفلاحية

حلول وتوفير خدمات متأقلمة ومعقولة لجميع الفلاحين المغاربة.

مرصد الجفاف

تم إطلاق القطب الرقمي للفلاحة والغابات ومرصد الجفاف، وهو

مجموعة ذات نفع عام، تضم 12 من المتدخلين يمتلون القطاع العام والخاص. تتمثل مهمة القطب الرقمي في المشاركة في خلق فرص التنمية لكل فرد وكل حلقة من سلاسل القيمة الفلاحية بالاعتماد على الرقمنة، لا

النظم الرقمية الناشئة الفلاحة لا تزال في مراحلها الأولى

سيما من خلال برامج البحث والتطوير الموجهة للسوق، وخدمات التثمين والابتكار، وتنظيم برامج للتكوين في مجال الرقمنة بهدف تطوير النظام البيئي الفلاحي وجعله متماسكا.

ست اتفاقيات

وقعت وزارة الفلاحة على ست اتفاقيات شراكة بين القطب الرقمي وعدد من المؤسسات والشركاء الاستراتيجيين، فقد تم إبرام الاتفاقية الأولى مع المعهد الوطني للبحث الزراعي، تهدف إلى تسهيل أعمال البحث والتطوير والابتكار وخدمات نقل التكنولوجيا في مجالات رقمنة القطاع الفلاحي ومتابعة الجفاف، لاسيما من خلال تبادل وتوفير البيانات والمنصات والموارد البشرية والمادية.

وتتعلق الاتفاقية الثانية الموقعة مع المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بإنشاء آليات لتشغيل محطات الأرصاد الجوية التابعة للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية وتثمين بياناتها لصالح منصات الاستشارة الفلاحية ومرصد الجفاف وبرامج البحث والتطوير للقطب الرقمي.

كما تم توقيع اتفاقيتين مع القطب الفلاحي للابتكار بمكناس (AGRINOVA) وتكنوبارك. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحديد شروط وأحكام التعاون في مجالات الفلاحة الرقمية والفلاحة 4.0 ووضع الآليات اللازمة لتسهيل الاتصال بين الشركات الناشئة والمكونات الرئيسية لقطاع الفلاحة.

وتم أيضا توقيع الاتفاقية الخامسة مع شركة "ABA TECHNOLOGY" تهدف إلى تحديد إطار الاتفاق بين الأطراف ومبادئ شراكتهما، وبشكل عام إلى إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات المتبادلة، لا سيما في مجال الفلاحة 4.0.

الاتفاقية السادسة مع الجامعة الأور

النظام الرقمي رافعة لتحويل النظم الفلاحية في المغرب

ومتوسطية بفاس تهدف إلى تحديد سبل التعاون بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، لا سيما من حيث التكوين والبحث العلمي والتقني وتقاسم المعلومات والمعرفة.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تراهن على التحول الأزرق لتحقيق الاستدامة

شكل تثمين إمكانات الأغذية المائية من أجل التحول الأزرق في إفريقيا، محور جلسة نقاش انعقدت بالرباط، في إطار أشغال الدورة الـ33 للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لإفريقيا .

وأكد المشاركون في هذه الجلسة، على ضرورة إعطاء الأولوية للنظم الغذائية المائية المستدامة والقادرة على الصمود من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من مزاياها، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي على مستوى القارة.

وأشاروا إلى أنه، لتحقيق ذلك، تقترح "الفاو" خارطة طريق "التحول الأزرق"، التي ترتكز على أهداف ترمي إلى الرفع من مساهمة النظم الغذائية المائية في الأمن الغذائي.

وأوضحوا أن الأمن الغذائي يرتكز على التوسيع والتكثيف المستدامين لتربية الأحياء المائية، والتدبير الفعال للمصايد وتأهيل سلاسل القيمة المائية، بما يضمن الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنظم الغذائية المائية، مع ضمان النتائج الغذائية.

وأكد المشاركون أن إفريقيا تزخر بموارد بحرية ومائية وفيرة، من شأنها الإسهام في مكافحة الجوع وسوء التغذية، إذا ما تم تدبيرها بشكل مستدام، مضيفين أن النظم الغذائية المائية (صيد السمك وتربية الأحياء المائية) توفر بالفعل الغذاء وتساهم في تحسين تغذية ملايين الأفارقة، بما فيهم المنحدرين من بلدان ضعيفة الدخل.

من جهة أخرى، أبرز المتدخلون أن تضاعف عدد سكان إفريقيا من 1,4 مليار إلى 2,5 مليار نسمة بحلول سنة 2050، يمثل، في نفس الوقت، تحديات وفرصا، بالنظر لتنوع أصناف الأسماك في المياه الإقليمية، التي ترتبط بشكل وثيق بتقاليد ثقافية وغذائية لعدد من المجتمعات الإفريقية.

وسجلوا أنه في الوقت الذي يتعين فيه استغلال المؤهلات من الموارد المائية الوفيرة للمنطقة بهدف تحسين الأمن الغذائي والنتائج الغذائية، فإن من شأن هذه المؤهلات أيضا أن تنمي التجارة البين-إفريقية والدولية.

ويشكل هذا المؤتمر، المنظم تحت رعاية المملكة المغربية على مدى ثلاثة أيام، مناسبة هامة للدول الإفريقية لمناقشة الحلول العملية والملموسة من أجل الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الزراعي، وكذا تحديد الأولويات مع منظمة الأغذية والزراعة للسنتين المقبلتين، بهدف تحقيق تغيير مستدام في الن ظم الغذائية والزراعية في جميع أنحاء القارة.

مشاركة مغربية متميزة في معرض جنيف للاختراعات

وقع المخترعون المغاربة على مشاركة متميزة في الدورة 49 للمعرض الدولي للاختراعات الذي احتضنته جنيف من 17 الى 21 أبريل، وحصدت المشاريع التي قدمها الرواق المغربي، بإشراف جمعية "أوفيد" المنضوية في الاتحاد الدولي لجمعيات المخترعين، 6 ميداليات، منها ميداليتان ذهبيتان للجامعة الدولية للرباط، وذهبيتان للمخترعين المستقلين، وميداليتان فضيتان للجامعة الدولية لأكادير.

وقدم الوفد المغربي، الذي ضم 12 عضوا، 9 ابتكارات في مجالات حيوية مختلفة، حققت التميز داخل المعرض الذي عرف لأول مرة في تاريخه تجاوز سقف ألف اختراع من حوالي 40 دولة.

وقال محسن بويا، مدير مركز الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة الدولية للرباط، إن المشاريع المغربية التي جسدت أكبر مشاركة للمغرب في دورات هذا المعرض المرموق، توزعت بين 6 ابتكارات جامعية و3 ابتكارات فردية، مشيرا الى أن الحلول المقدمة تناولت قطاعات حيوية من قبيل الطاقات المتجددة والسلامة الطرقية والتكنولوجيا الطبية وغيرها.

وأوضح، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن المشاريع التي قدمها الوفد المغربي لقيت إقبالا ملحوظا على الحلول المبتكرة واهتماما من قبل رجال الأعمال الذين أبدوا الرغبة في الاستثمار في عمليات تصنيعها وتسويقها.

وأشار محسن بويا إلى أن المعرض شكل فرصة لنسج علاقات مثمرة مع وفود أجنبية للمخترعين في أفق تبادل التجارب والرؤى واستشراف سبل التلاقح والشراكة في عالم الابتكار والحلول الخلاقة.

ويعد معرض جنيف أحد أهم محطات الاحتفال بالتميز في مجال الاختراع على الصعيد الدولي. وفضلا عن أروقة عرض الاختراعات، اقترح المنظمون ورشات عمل حول مختلف مراحل الاختراع من الفكرة إلى الإنجاز وأنشطة بيداغوجية موجهة للنهوض بالحس العلمي والإبداعي لدى الأطفال.

هذه خلفيات اختيار إسبانيا ضيف الشرف، بالملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب 2024

يعكس اختيار إسبانيا كضيف شرف للدورة الـ 16 للملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، المقرر تنظيمها في الفترة من 22 إلى 28 أبريل الجاري بمكناس، عمق وتجذر العلاقات العريقة التي تربط بين المملكتين.

وتجسد هذه البادرة ذات الرمزية العالية تجاه إسبانيا الرغبة المتجددة للمغرب في تعزيز هذه الروابط متعددة الأبعاد، لا سيما في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وعلى وجه الخصوص في القطاع الفلاحي.

وتحتل الفلاحة مكانة محورية في العلاقات بين البلدين الجارين، باعتبارها ركيزة أساسية لتعاونهما الدينامي وازدهارهما المشترك. فضلا عن ذلك، فإن البلدين، وبالنظر لما يوحدهما من قرب جغرافي وتأثر بذات المناخ المتوسطي، يتقاسمان نظما فلاحية ذات خصائص وتحديات مشتركة. وتتجلى هذه الخصائص والتحديات المشتركة في ندرة الموارد المائية، وتأثير تغير المناخ على المردودية والمحاصيل، والحاجة الملحة إلى عصرنة النظم الفلاحية، والمنافسة الدولية على المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية، وكذا ولوج كلا البلدين إلى الأسواق الدولية.

وفي مواجهة هذه التحديات الحاسمة لاستدامة النظم الفلاحية وقدرتها على الصمود، وبالتالي للسيادة الغذائية لكل من المغرب وإسبانيا، يشكل الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب لسنة 2024، المنظم تحت شعار "المناخ والفلاحة.. من أجل نظم إنتاج مستدامة وقادرة على الصمود "، الإطار الملائم لتسهيل التبادلات بين المشاركين من كلا الضفتين والتعاون بهدف بلورة حلول مشتركة.

وفي هذا السياق، سيكون الرواق الإسباني بالمعرض، الذي سيقام على مساحة تصل إلى 544 مترا مربعا، بمثابة نقطة التقاء لتعزيز التبادلات التجارية والشراكات بين المقاولات المغربية والإسبانية، وتكثيف تعاونها واستكشاف فرص تنموية جديدة في القطاع الفلاحي. ومن المتوقع كذلك أن تحقق مشاركة إسبانيا أرقاما قياسية خلال هذه الدورة، من خلال الحضور المرتقب لـ 37 شركة إسبانية ستساهم بنشاط في مختلف فعاليات المعرض المتمحورة حول الابتكار الفلاحي، والاستدامة، وتغير المناخ، وتدبير المياه والتكنولوجيا الحديثة.

ومن بين هذه الفعاليات الهامة، سيعرف لقاء م نظم حول موضوع "الري الذكي وابتكار المحاصيل" (Smart Irrigation & Crop Innovation)، مشاركة خبراء من إسبانيا والمغرب بهدف تقاسم معارفهم وخبراتهم في هذه المجالات الرئيسية بالنسبة لمستقبل الفلاحة، لاسيما بالنسبة لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

وستعرف دورة 2024 من الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب مشاركة ما يقرب من 70 بلدا و1500 عارض. كما ينتظر حضور أزيد من 950 ألف زائر لهذا الحدث البارز للفلاحة المغربية والدولية، والذي يقترح برنامجا غنيا يتضمن 40 ندوة ومائدة مستديرة حول مواضيع ذات راهنية.

كما ستتميز هذه الدورة بإدراج قطب "الفلاحة الرقمية" المخصص لإبراز دور التكنولوجيات الرقمية في خدمة الفلاحة، وتوسعة قطب "المنتوجات المحلية" الهادف لتثمين التنوع الفلاحي للمغرب، إضافة إلى طرح التذاكر الإلكترونية من أجل تسهيل عملية ولوج المعرض. وي عد الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من بين التظاهرات الفلاحية الكبرى على صعيد إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يعرف كل سنة مشاركة أبرز الفاعلين في القطاع الفلاحي وخبراء وشركات ذات صيت عالمي. وعلى بعد أقل من 24 ساعة من افتتاحه، يؤكد هذا الملتقى مكانته كمنصة لا محيد عنها للتعاون والتبادل، إذ يتيح للفاعلين في القطاع الفلاحي، لاسيما أولئك القادمين من أسبانيا، فرصة هامة للالتقاء وتبادل المعارف والخبرات والابتكارات.

ومن هذا المنطلق، ستشكل دورة هذه السنة محطة متميزة بالنسبة للمهنيين المغاربة والإسبان لأجل تعزيز شراكاتهم القائمة وإرساء شراكات جديدة، بهدف مواجهة التحديات المشتركة معا، والتي تتطلب تعاونا أوثق لكلا البلدين.

المقر الاجتماعي: الطابق الثاني رقم 149 شارع الاجتهاد يعقوب المنصور الرباط
• للتواصل: 212+ 537 798 698 / 0662177380
• البريد الإليكتروني: marocpress28@gmail.com

الخلافات السياسية بين الكيبيك وأوطاوا حول الهجرة

هل بدأ موسم الهجرة العكسية من كندا؟

لطالما شكلت كندا قبلة للحالمين بالحرية والهاربين من اضطهاد أنظمة الحكم في بلدانهم وكذا الراغبين في فتح أفاق جديدة في مجال الدراسة والاقتصاد، إلا أن هذه الجنة التي ظلت لسنوات محج كل هؤلاء لم تكن كما وصفها الواصفون بسبب الخلافات السياسية اليوم بين حكومتي كل من الكيبيك وأوطاوا إضافة إلى التحولات التي عرفها العالم.

أرقام صادمة

كشف التقرير الصادر في فبراير من سنة 2024 تحت عنوان "هجرة المهاجرين: نتائج قاعدة بيانات الهجرة الطولية" عكف معدوه على دراسة مجموعة ضخمة من المعلومات المتعلقة بالمهاجرين الذين قدموا إلى البلاد منذ ثمانينيات القرن الماضي، ليخلصوا إلى نتيجة مفادها أن أكثر من 15% من مجموع المهاجرين بين عامي 1982 و2017 غادروا كندا، لا سيما خلال السنوات الأولى من قدومهم.

وفي مقابل ذلك أشار تقرير آخر صادر عن معهد المواطنة الكندي في أكتوبر من سنة 2023 إلى تزايد ظاهرة الهجرة العكسية التي بلغت ذروة تاريخية بين عامي 2017 و2019، إذ وصلت إلى مستويات أعلى بنسبة 31% من المتوسط التاريخي.

ما بين 80 إلى 90 ألف مهاجر غادروا كندا بين عامي 2021 و2022

كما تظهر بيانات رسمية -نشرتها وكالة رويترز- أن ما بين 80 إلى 90 ألف مهاجر غادروا كندا بين عامي 2021 و2022، في حين غادر نحو 42 ألف شخص في النصف الأول من عام 2023.

خلاف سياسي

تشكل قضية الهجرة واحدة من القضايا الحيوية التي تثقل كاهل الحكومة الفيدرالية في كندا، وينعكس ذلك في التوتر المتنامي بين حكومة كيبيك وحكومة أوتاوا اللتين لم تتوصلا إلى اتفاق بشأن التمويل وإدارة قضية الهجرة، والتي تعتبر مسألة معقدة نظرا لعدد المهاجرين الساعين لمستقبل أفضل على الأراضي

الكندية.

فقد رفض رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، طلب نظيره الكيبيكي، فرانسوا ليغولت، الذي يطالب بمزيد من الصلاحيات في مسألة الهجرة، وهي صلاحيات مشتركة بين الحكومتين

الحكومة الفيدرالية تخصص ميزانية قدرها 100 مليون دولار لإيواء طالبي اللجوء في كيبيك

وتشكل منذ سنوات نقطة خلاف رئيسية بين الجانبين.

"لا، لن نمنح المزيد من الصلاحيات (لكيبيك) في مسألة الهجرة"، هكذا كان رد ترودو بعد لقائه بليغولت، الجمعة الماضية في مونتريال، مشيرا إلى أن لكيبيك بالفعل صلاحيات في هذا الصدد أكثر من أي مقاطعة أخرى.

وقال المسؤول الكندي إن "الأمر لا يتعلق بمسألة من يمتلك السيطرة على ماذا، وليس مسألة صلاحيات أو دستور، بل هو قضية التوصل إلى حلول"، مشيرا إلى أنه لا يمكن لأي دولة في العالم أن تمنح السيطرة على الهجرة إلى جزء من أراضيها.

من جهته، قال فرانسوا ليغولت إن ترودو أظهر انفتاحا بشأن عدد من القضايا، لا سيما فيما يتعلق بإصدار التأشيرات ومتوسط الوقت اللازم لمعالجة طلبات اللجوء، والتي ترغب كيبيك في تقليصه من 18 إلى 6 أشهر.

كما أنه أبدى استعداده لطرح مسألة إخضاع العمال المؤقتين الذين يأتون من أونتاوا للموافقة أولا من قبل كيبيك، وجعل التمكن من اللغة الفرنسية شرطا بالنسبة لهم، وإمكانية رفض بعض طلبات تجديد رخص العمل.

ولطالما دعت كيبيك إلى توزيع أفضل لطالبي اللجوء في جميع أنحاء كندا، وتشديد سياسة التأشيرات للحد من الطلبات، واستخلاص المبالغ التي تدفعها كيبيك لاستقبال طالبي اللجوء لاسيما بين عامي 2021 و2023، والتي يبلغ مجموعها 1.056 مليار دولار (بما في ذلك 576.9 مليون دولار في عام 2023 وحده).

بيد أن رئيس الوزراء جاستن ترودو لم يستجب حتى الآن لهذا الطلب، لكنه سعى إلى التأكيد على أن كندا لديها "نظام هجرة فعال وصارم".

100مليون دولار

في 31 يناير 2024، أعلنت الحكومة الفيدرالية عن ميزانية قدرها 100 مليون دولار للمساعدة في إيواء طالبي اللجوء في كيبيك، ثم أعلنت في 8 فبراير 2024 عن مبلغ 775 مليون دولار لاستقبال الوافدين الجدد بموجب الاتفاقية بين كندا وكيبيك.

وقد كل ف استقبال طالبي اللجوء في كيبيك أكثر من مليار دولار منذ عام 2021، وفقا لحكومة ليغولت التي تطلب من أوتاوا تعويضها عن هذا المبلغ.

تكلفة الهجرة

وحتى وقت قريب، قدرت كيبيك تكلفة استقبال طالبي اللجوء بمبلغ 470 مليون دولار لعامي 2021 و2022، غير أن هذا التقدير ارتفع بأكثر من الضعف عند الأخذ في الاعتبار عام 2023، حيث بلغت التكلفة 576.9 مليون دولار، وقد أعرب المسؤولون في كيبيك عن استيائهم مؤكدين "أن عدد الأشخاص القادمين إلى كيبيك مرتفع للغاية بحيث لا يمكننا تقديم الخدمات المطلوبة".

وعلى الرغم من أن النفقات التي تتكبدها كيبيك فيما يتعلق بطالبي اللجوء تشمل الولوج السريع إلى

الحكومة الفيدرالية تخصص ميزانية قدرها 100 مليون دولار لإيواء طالبي اللجوء في كيبيك

برامج المساعدة الاجتماعية، والإقامة المؤقتة، والمساعدة القانونية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، إلا أن المحادثات المالية بين كيبيك وأوتاوا لم تسفر، حتى الآن، عن أي اتفاق.

تكنولوجيا جديدة أكثر فعالية لتحلية مياه البحر تظهر في الصين

تمكن فريق من العلماء الصينيين من تطوير غشاء رقيق من البوليستر يمكنه تعزيز تكنولوجيا تحلية المياه وتنقيتها، وتم نشر النتائج في المجلة الدولية "ساينس"، حيث طور الفريق البحثي بقيادة تشانغ شيوان، أستاذ في جامعة نانجينغ للعلوم والتكنولوجيا، غشاء من البوليستر يعمل بتقنية التناضح العكسي، والذي يتغلب على العديد من قيود أغشية البوليأميد التجارية السائدة، ويوفر حلا جديدا للجيل القادم من تكنولوجيا تحلية مياه البحر.

وتظهر أغشية التناضح العكسي أداء كافيا فيما يتعلق بنفاذية الماء وإزالة الملح، ومع ذلك، فهي معرضة للتحلل في وجود الكلور أو المواد المؤكسدة القوية الأخرى، كما أظهرت المادة الجديدة مقاومة مذهلة للتحلل المائي ومقاومة كاملة للكلور، ما يمكن أن يوفر طريقا إلى الحد بدرجة كبيرة من خطوات ما قبل المعالجة في مجال تحلية المياه.

توقعات أحوال الطقس لليوم الأول من الدورة 16 للملتقى الدولي للفلاحة بمكناس

تتوقع المديرية العامة للأرصاد الجوية، بالنسبة ليوم الإثنين 22 أبريل 2024، نزول قطرات مطرية متفرقة بكل من شرق الأطلس المتوسط، والمنطقة الشرقية، كما يرتقب أن تكون الأجواء حارة قليلا بأقصى الجنوب والجنوب الشرقي، مع تناثر الغبار محليا بالأقاليم الجنوبية وجنوب المنطقة الشرقية.

ومن المتوقع أيضا تسجيل هبات رياح قوية نوعا ما بالسهول الأطلسية الوسطى وبأقصى جنوب المملكة، وستتراوح درجات الحرارة الدنيا ما بين 04 و 07 درجات بمرتفعات الأطلس والريف والمنطقة الشرقية، و ما بين 12 و 18 درجة بسوس، والأقاليم الصحراوية للمملكة، وأقصى الجنوب الشرقي وبالقرب من السواحل، وستكون ما بين 06 و 11 درجة في ما تبقى من ربوع المملكة.

أما درجات الحرارة خلال النهار، فستشهد ارتفاعا بمعظم أرجاء المملكة، وسيكون البحر قليل الهيجان إلى هائج بالواجهة المتوسطية، وهادئا إلى قليل الهيجان بالبوغاز، وقليل الهيجان إلى هائج على طول الساحل الأطلسي.